

# الجمهورية اللبنانية

رئاسة مجلس الوزراء

ديوان المحاسبة

## قرار

ديوان المحاسبة في الرقابة الادارية المسبقة

-:-

رقم القرار : ٥٤/ر.م.غ.خ  
تاريخه : ٢٧/١٠/٢٠٢٠  
رقم الاساس : ١٦٨٦/٢٠٢٠/مسبقة

**الموضوع:** خمسة عشر مشروع عقد اتفاق استثنائي مع متعاقد برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP لدى المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء.

× × ×  
الهيئة الخاصة :

الرئيس : محمد بدران  
والمستشاران : رانية اللقيس وروزي بوهدير

× × ×

ان ديوان المحاسبة  
بعد التدقيق في ملف القضية  
تبين :

أنه ورد ديوان المحاسبة بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢١ كتاب مراقب عقد النفقات رقم ٨/١٦٠١ تاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢٠ الذي يودع بموجبه الديوان احالة المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء رقم ١٧٥١/ص/٢٠٢٠ تاريخ ٢٠٢٠/١٠/١ المتعلق بخمسة عشر مشروع عقد استثنائي بين الدولة اللبنانية ممثلة بشخص دولة رئيس مجلس الوزراء - فريق اول - وبين موظفي برنامج الامم المتحدة الانمائي - فريق ثاني - لقاء تعويضات شهرية وبقيمة اجمالية بلغت /١,٠٥٥,٤٠٠,٠٠٠ ل.ل. ، بناء على موافقة استثنائية صادرة عن رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء .

وان الاعتماد المطلوب مؤمن في موازنة مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية للعام ٢٠٢٠ على التنسيب ١-٣-١١-١١٢-١٢-٩-٢ (بدلات اتعاب) وذلك بموجب المرسوم رقم ٦٩٧٨ تاريخ ٢٠٢٠/٩/٢٢ .

## بناء عليه

بما ان الموضوع المعروض يرتبط بتنفيذ اتفاقية قرض معقودة مع الصندوق العربي للانماء الاقتصادي (القانون رقم ١٣ تاريخ ٢٠٠٨/٩/٥) ، وقد تم الاتفاق بين الجمهورية اللبنانية وبرنامج الامم المتحدة لتأمين تنفيذ هذه الاتفاقية (مشروع تحديث القطاع العام وتعزيز الحكم الجيد) ، على ان يتم تحقيق هذه الاهداف بحلول نهاية العام ٢٠١٦ .

وبما ان مجلس الوزراء بموجب قراره رقم ٩٦ تاريخ ٢٠١٦/١/١٤ قضى بالموافقة على تمديد اتفاق برنامج الامم المتحدة الانمائي وتمديد اتفاقيات الاجراء العاملين لديه من خلال اتفاقيات معقودة مع هذا البرنامج .

وبما ان مجلس الوزراء قد وافق على تمديد العمل بالاتفاق المعقود بين مكتب وزير التنمية الادارية وبرنامج الامم المتحدة لمدة ثلاث سنوات اضافية تبدأ في ٢٠١٧/١/١ ولغاية ٢٠٢٠/١/١ بموجب القرار رقم ٧٢ تاريخ ٢٠١٦/١٠/٢٧ الذي استند الى كتاب وزير التنمية الادارية رقم ٤٩٣/ص تاريخ ٢٠١٦/١٠/٢٤ .

وبما ان عملية تغطية الاتفاقيات المذكورة كانت تتم عبر مساهمات مالية وافق ديوان المحاسبة عليها بعد توصية الادارة بوجوب اجراء التوظيف وفقاً للأصول والاجراءات القانونية وعدم منح اية مساهمة مستقبلاً الى اية منظمة لتقوم بهذا التوظيف ( قرار ديوان المحاسبة في اطار رقابته الادارية المسبقة رقم ١٥٥٦/ر.م تاريخ ٢٠١٧/٧/١٣) .

وبما ان توصية الديوان بوجوب اجراء التوظيف وفقاً للأصول والاجراءات القانونية لا يمكن ان تفسر بالاتجاه الذي يفيد اجراء عقود استثنائية على النحو المعروض في الملف الراهن وذلك للأسباب التالية :

**أولاً :** ان اختيار الموظفين لا يمكن ان يكون متروكاً لكل وزارة او ادارة على حدة ويجب لزوماً العودة الى قانون الموظفين الصادر بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ١١٢ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ الذي حصر شؤون اختيار الموظفين بجهاز مركزي متخصص هو مجلس الخدمة المدنية .

**ثانياً :** ان عمليات التوظيف تم تجميدها بجميع اشكالها في الادارات والمؤسسات العامة بموجب احكام المادة ٨٠ من قانون موازنة عام ٢٠١٩ التي أوجبت وقف جميع حالات التوظيف والتعاقد تحت التسميات كافة ( متعاقد - مياوم - شراء خدمات) باستثناء الانفاق ضمن حدود الاعتمادات المخصصة لكل ادارة والعقود التي تجدد سنوياً ، وان العقود الاستثنائية المعروضة في المعاملة الراهنة لاتدخل في مفهوم الاستثناءات المحددة في المادة ٨٠ المذكورة.

بالاضافة الى ان المادة ٣٢ من قانون موازنة عام ٢٠٢٠ منعت صراحة كل اشكال التوظيف المؤقت والدائم .

**ثالثاً :** ان العقود المعروضة وفي ظل استقالة الحكومة وسياسة وقف التوظيفات بشكل عام لا يمكن ان تدخل في مفهوم النطاق الضيق لتصريف الاعمال .

وبما انه يعود للادارة في الحالة الراهنة وعن العام ٢٠٢٠ حصراً ، اجراء عقود مصالحات مع اصحاب العلاقة عملاً بأحكام المادة ١٠٣٥ من قانون الموجبات والعقود وبمبدأ عدم جواز الاثراء او الكسب غير المشروع على حساب الغير للتعويض عن كل عمل او استشارة او خدمة قام بها الخبراء التابعون لبرنامج الامم المتحدة المذكورة حتى تاريخه شرط الا يكونوا قد تفاضوا عن هذه الاعمال بدلات من البرنامج نفسه.

## لذلك

تقرر :

**أولاً :** عدم الموافقة على المشاريع المعروضة .

**ثانياً :** ابلاغ هذا القرار الى كل من رئاسة مجلس الوزراء - وزارة المالية - مراقب عقد النفقات - النيابة العامة لدى الديوان .

x x x

قراراً إدارياً صدر في بيروت بتاريخ السابع والعشرين من شهر تشرين الاول سنة الفين وعشرين.

الرئيس	المستشار	المستشار	كاتب الضبط
محمد بدران	رانية اللقيس	روزي بوهدير	وسيم كامله

يحال على المراجع المختصة  
بيروت في / / ٢٠٢٠  
رئيس ديوان المحاسبة  
القاضي محمد بدران